انعكاس روح المقاولاتية والإبداع على واقع التنمية الفلاحة الصحراوية

– دراسة حالة ولاية الوادي أنموذجا –

ابراهيم بوجلخة

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

bboudjelkha@gmail.com

محمد يوسف عمامرة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

Amamra.medyoucef@gmail.com

Reflecting the spirit of entrepreneurship and creativity on the reality of desert agriculture development

- The Case study of the Wilayat dél Oued, -

Brahim boudjelkha

University of echahid hamma lakhdar el oued/ algeria

bboudjelkha@gmail.com

Mohamed youcef amamra

University of kasdi merbah ouargla/ algeria

Amamra.medyoucef@gmail.com

Received: 22/04/2018 *Accepted: 12/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التي التعرف على مدى أهمية روح المقاولاتية والابتكار التي عر فتها منطقة ولاية الوادي، وخاصة في مجال التنمية الفلاحية رغم صعوبة المناخ الصحراوي الذي يميز هذه المنطقة. وتعرض هذه الدراسة في جانبها النظري أهم السمات التي تميز المقاولاتية والمقاول وهي المبادرة، الابتكار والمخاطرة . اما في الجانب الميداني فتتناول الدراسة واقع التنمية الفلاحية في ولاية الوادي كانعكاس لروح المبادرة والابتكار التي تميز بها الفلاح بصفة عامة والمستثمر في المجال الفلاحي في هذه المنطقة بصفة خاصة، حيث أضحت ولاية الوادي من بين الولايات الرائدة في التنمية الفلاحية حيث أصبحت تنتج منتجات زراعية لم تكن تنتج من قبل في هذه المنطقة مثل إنتاج مادة البطاطا وزراعة القمح و غرس أشجار الزيتون ناهيك عن المنتوجات التقليدية كالتمور، كما تستعرض هذه الدراسة تطور الانتاج الزراعي في ولاية الوادي.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الدعم الفلاحي، الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي.

Abstract:

The objective of this stady is to identify the importance of the entrepreneurial sprit and innovation identified by the Wilayat dél Oued, especially in the desert of agricultural development, despit the difficulty of the desert climate which characterizes this rigion. This stady presents in its theoretical part the most important features that characterize the entrepreneurial innovation end risk. On the field sid, the stady presents the reality of agricultural development in the Wilayat dél Oued of the vally of reflection sprit innovation that characterizes the investor in the agricultural fild in the rigion in particular.

Keywords: entrepreneurial**,** agricultural support**,** agricultural production in the Wilayat dél Oued

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تمهيد:

لقد تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة والتخطيط المركزي إلى مفهوم آخر يعتمد على الإبداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصفة فردية أو جماعية، وهو ما يعرف بالمقاولاتية.

لقد أصبح واضحا الدور الذي يمكن أن تقوم به فئة المقاولين في مجتمع معين، بسبب قدرتهم على خلق أفكار جديدة وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة قابلة للازدهار والنمو والمساهمة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

في الواقع فان مفهوم المقاولاتية هو مفهوم واسع ويشمل كل النشاطات بما فيها النشاطات المتعلقة القطاع الفاحي، حيث نشات العديد من المؤسسات والمستثمرات الفلاحية نتيجة اهتمام الجزائر بتشجيع ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

كما اهتمت والجزائر كغيرها من الاقتصاديات بالقطاع الزراعي نظراً لأهميته البالغة على الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل الوطني، ومن بين الولايات الناجحة في هذا القطاع ولاية الوادي التي أضحت من بين الولايات الرائدة على المستوى الوطني خاصة في زراعة البطاطا وهي تسعى إلى تنمية زراعات جديدة كالقمح والزيتون دون التفريط في الإرث القديم وهو زراعة النخيل، كل هذا رغم الصعوبات والعراقيل التي تعرفها الزراعة في مثل هذه المناطق الصحراوية.

ومن المعروف أن ولاية الوادي هي أحد ولايات الجنوب الشرقي الجزائري والتي تعرف بحركتها التجارية والزراعية منذ القدم وخاصة زراعة النخيل إذ تمتلك هذه الولاية موارد جمة من بينها احتياطي معتبر من المياه الجوفية بالإضافة إلى مساحة فلاحية إجمالية قدرت بـــ 1591869 هكتار من المساحـــة العامـــة للولايـــــة والمقدرة بـــ 4458680 هكتار،

وبهذه المساحـــة الشاسعة وبما تتمتع به الولاية من خصائص فيزيائية وجيولوجية واجتماعية، فإنها ولاية مؤهلة لأن تصبح قطبا فلاحيا ورعويا هاما في الجزائر، قد تسهم في تغطية هامة للحاجيات الغذائية للوطن.

وفي سيق ماسبق فان هذه الدراسة تطرح الاشكالية التالية: الى أي مدى يمكن ان تنعكس روح المقاولاتية والابداع على مستوى التنمية الفلاحية في ولاية الوادي؟ ولمعالجة هذه الاشكالية فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى قسمين القسم الاول يتناول الجانب النظري للمقاولاتية، الما الجزء الثاني فيتناول واقع وتطور التنمية الفلاحية في منطقة ولاية الوادي والوقوف على اهم النتائج التي حققتها.

اولا: المقاولاتية مقاربة نظرية

1.أهمية المقاولة

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا المجـــال ســـيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصـــائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل.

1.1 المقاول لغة:

هو الشخص الذي ينشأ نشاطا تجاريا جديدا ويجمع الأموال اللازمة لانطلاقه ثم يقوم بتنظيم الإنتاج وتعيين إدارته، ويتحمـــل المقاول كل المخاطر في سبيل نجاح النشاط الذي يقوم به وتحقيق الفوائد.[i]

1. 2 مفهوم المقاولة في الادبات الاقتصادية:

لقد تطور مفهوم المقاولاتية عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي الراسمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و أول من استخدم مصطلح المقاول هو Montchrétion سنة 1616، وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من اجل ضمان انجاز عمل ما، او مجموعة من اعمال مختلفة.[ii]

ثم بدا مصطلح المقاول يتوسع و لم يعد يقتصر على هذا المفهوم البسيط والضيق، ويرجع الفضل الى كل من Richard Cantillon* و Jean Baptiste Say** في ادراج هذا المصطلح في ادبيات النظرية الاقتصادية.

و عرف Cantillon المقاول حسب وظيفته على انه الشخص الذي يقوم بالتوفيق بين عوامل الانتاج.[iii] ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا اساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بانه الشخص الذي يشتري (اويستاجر) بسعر اكيد ليبيع (او ينتج) بسعر غير اكيد.[iv]

اما Say فقد واصل الفكر الذي جاء بهCantillon حيث، ميز بين المقاول والراسمالي، بالنسبة لـــ Say المقاول ليس بالضرورة هو الذي يمتلك راس المال، انه ذلك الذي يسير الموارد ويتحمل المخاطر، وهو بذلك يؤكد قدرة المقاول على استغلال راس المال وتوظيفه في العملية الانتاجية بكفاءة للحصول على الارباح.[v]

و لم ياخذ المقاول مكانته المحورية في نظرية التنمية الاقتصادية الا بعد ظهور اعمال Joseph Schumpeter*** سنة 1935، حيث اكد هو ايضا على التمييز بين الراسمالي والمقاول، وعرف هذا الاخير على انه" ذلك الذي يضمن تركيبات جديدة وليس فقط هو الذي يبدع (invente) او ذلك الذي يتحمل الخطر المالي.[vi] ويعتقدSchumpeter ان المقاول من خلال الابداع والابتكار وتميزه بروح التغيير يمكنه الوصول الى توليفات انتاجية جديدة تتمثل في:[vii]

1- صنع منتوج جديد
2- استعمال طريقة جديدة في النتاج
3- اكتاف قنوات توزيع جديدة في السوق
4- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الاولية او المواد نصف المصنعة
5- انشاء تنظيمات جديدة

وقدم شومبيتر حسب نظريته حول الأنواع التاريخية للمقاولين ثلاث فئات من المقاولين هم على التوالي:[viii]

- المقاول الوارث: وهو يمثل فئة والمشروع الرأسمالي، حيث يستغل وظائف متعددة ويكتسب مكانته عن طريق الإرث
- المقاول القائد: حيث يمتاز بشخصية كاريزمية وله تأثير شخصي أي يؤثر بشخصيته، كما يسعى إلى توسيع سلطته من خلال إدارة جميع أقسام المؤسسة، ويختلف عن الرأسمالي في تصرفاته
- المقاول منشئ أو المؤسس: حيث انه يعتبر (نواة المشروع) وذلك من خلال التدخل والتأثير الكبير في كل مراحل إنشاء المؤسسة وإذ أنه يبحث المشروع ثم ينسحب.

2. اهمية ودور المقاولة في التنمية الاقتصادية وسبل تشجيعها

تظهر أهمية المقاولة في أنها تصحح مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فغالبية هاته المؤسسات تزول إذا لم تستطع أن تستغل الفرص وتتجنب التهديدات حتى تصمد وتنافس وتبحث عن فرص للتوسع والانتشار بطرق مبتكرة ومنتجات غير تقليدية لتحقيق ربح يُمكن هاته المؤسسات من مواجهة النفقات والتوسع والانتشار والصمود في وجه المنافسة، لهذا تعتبر المقاولة من المجالات المهمة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ومن المجالات الواعدة في الدول النامية، حيث إن المقاولة تسهم مساهمة فعالة في تطوير التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك من خلال:[ix]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. 1 انشاء المؤسسات:

حيث يعتبر خلق وإنشاء المؤسسات من أهم وأكثر المظاهر وضوحاً للمقاولة، إذ أن إنشاء المؤسسات يعتمد في اغلبه على الأفكار الإبداعية التي لم تعتمد من قبل من طرف المؤسسات الموجودة، ويكون ذلك استجابة إلى متطلبات السوق، وان اغلب المؤسسات التي يسعى المقاولون إلى إنشائها هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[x]

2.2 النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل:

اهتمت عدة دراسات وبحوث بدور المقاولة وخلق المؤسسات في النمو الاقتصادي للدول، كما استحدثت برامج للدراسة والبحث لهذا الهدف ومن بين تلك البرامج: برنامج GEM (Global Entrepreneurship Monitor) حيث أن الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو دراسة دور المقاولة في النمو الاقتصادي وقد اقترح هذا البرنامج نموذج لدراسة العلاقة بين النشاط المقاولاتي والنمو الاقتصادي تعتمد على عاملين أساسيين هما: الناتج الداخلي الصافي PIB وتوفير مناصب الشغل.[xi]

الشكل رقم 01: يوضح دور المقاولاتية في النمية الاقتصادية والنمو

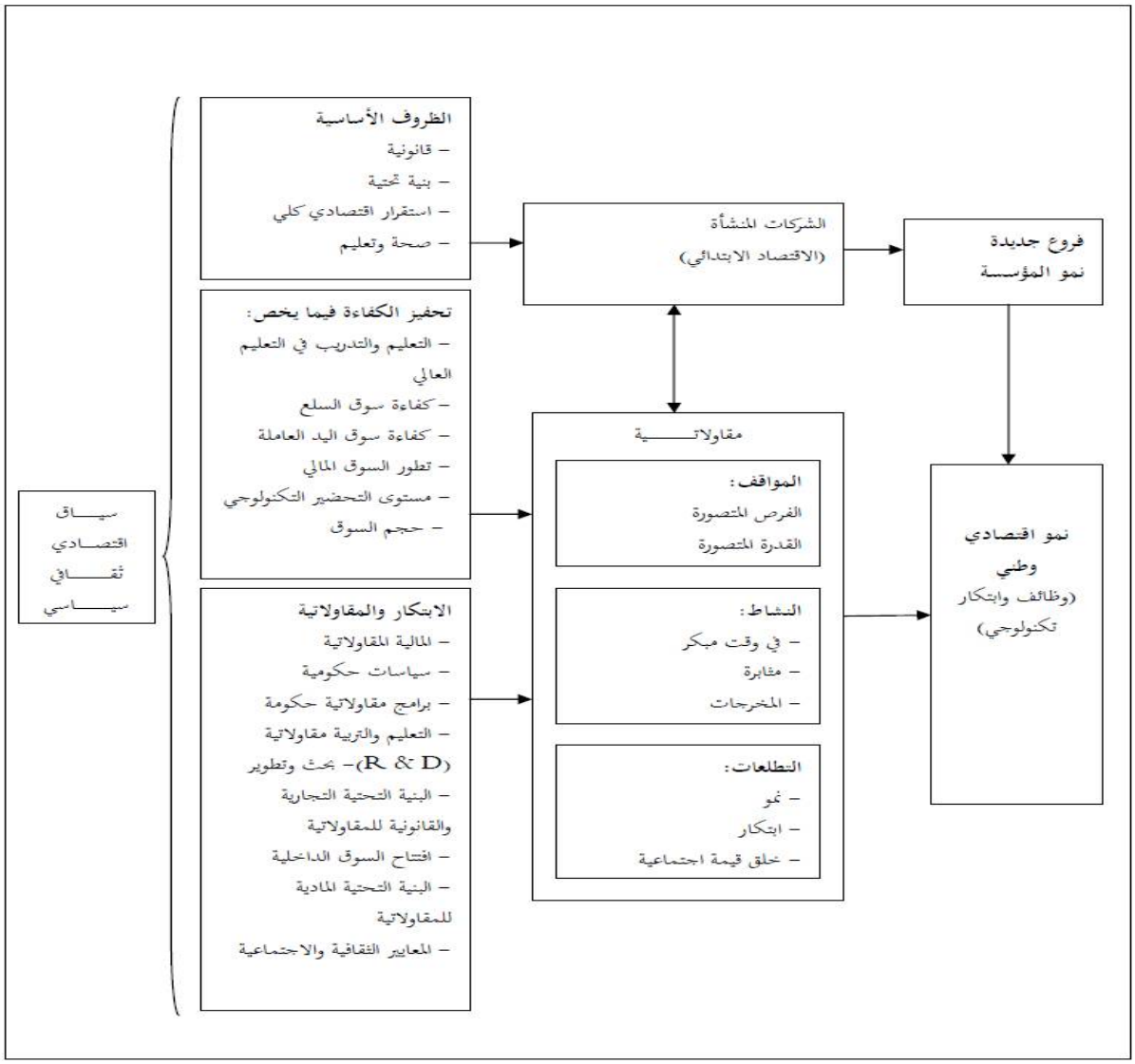

المصدر: محمد قوجيل، دراسة تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر– دراسة ميدانية– اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016، ص 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الشكل اعلاه ان النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه الناتج المحلي الاجمالي PIB وفرص العمل الناتجة يكون نتيجة للديناميكية الاقتصادية المتمثلة في انشاء وتوسيع او اعادة تشغيل وحتى غلق المؤساسات وهى احدى اهم مميزات المقاول الرائد، هذه الديناميكية تتاثر بنشاط كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والمصغرة، اضافة الى المؤسسات الجديدة التي تنتج في اطار تزامن وجود فرص مع القدرة على المقاولة من طرف الافراد المتمتعين بروح المقولاتية (المخاطرة، الابتكار، التغيير، الدوافع)، كل هذا يكون في ظروف تمتج فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمقاول.

3. المقاولة الزراعية وسبل تشجيعها.[xii]

يعتبر كل من Carter (1998) وM.Nally (2001) من بين المؤلفين الأكثر حداثة الذين يقولون بأنه يمكن استخدام نفس الأساليب المستخدمة في دراسة المقاولين لدراسة المزارعين عموما والمزارعين الحديثين خصوصاً من خلال عرض سمات المقاولتية بما يتناسب مع نظرائهم في الأعمال غير الزراعية، إذ أن المزارعين قد اكتسبوا خبرة كبيرة مع تقنيات المقاولة الحديثة فصار المقاولين الزراعيين لهم نفس وبأكثر تطابقاً مع الاهتمامات التجارية لزملائهم المقاولين غير الزراعيين في تشارك البناء والتصنيع والبيع بالتجزئة.

وبالتأكيد ليس كل المزارعين مقاولين، ولكن يمكن القول أن المقاولتية أصبحت الجانب الأكثر أهمية من الزراعة، حيث تحددKallio و Kola (1999) أن الميزة التنافسية للمقاولة الزراعية يرجع عادة إلى السمات الشخصية للمقاولين.

ويقدم الكاتب البولندي Duczkowska Malysz 1993 تعريفاً واسعاً للمقاول الزراعي، حيث يصنف كل الأنشطة التي تساعد المزارعين على التكيف مع الاقتصاد الحر كمقاولتية، هذا ما يجعل المقاولين الزراعيين على عدة أصناف، حيث أنشطتها لا ترتبط بالضرورة بحجم المزرعة أو إجمالي الإيرادات أو تصنيف الإنتاج أو المنطقة الجغرافية، فبدلاً من محاولة لتقسيم المقاولين على حسب حجم المزرعة، فإنه من المفيد أكثر لتصنيف المقاولة الزراعية على أساس إستراتيجية الأعمال التجارية، حيث يمكن تمثيل المقاولتية بإجراء تغيير في جودة ونوعية إدارة الأعمال الزراعية.[xiii]

1. استراتيجيات المقاولة الزراعية:

لا ترتبط أنشطة المقاولة الزراعية بالضرورة بحجم المزرعة والإيرادات الإجمالية وتصنيف الإنتاج أو المنطقة الجغرافية، وفي الجانب الآخر من المقاولة الزراعية هناك استراتيجيات إدارية تستخدمها المؤسسة الزراعية (قد تكون مزرعة مصغرة) استجابة للتغيرات الهيكلية في قطاع الزراعة.[xiv] تتمثل هذه الاستراتيجيات في التخصص والتنويع، والتغذية التكميلية وهي كالتالي:[xv]

3. 1. 1 الشركات الزراعية المتخصصة:

هي عادة الأعمال التجارية القائمة على السلع الأساسية– التركيز فقط على سلعة واحدة أو اثنين، وتسعى للإتقان في نوعية وحجم الإنتاج من خلال اعتماد تكنولوجيا مجربة ومعتمدة أو توسيع وتنمية المؤسسة.

التخصص يسمح لكفاءة وفعالية الحجم وفسح المجال لإدارة وتخصيص الموارد. التخصص هو إستراتيجية مقاولتية التي أصبحت السمة المميزة للزراعة "التقليدية" في الولايات المتحدة، كما يتضح من خلال زيادة حجم المزرعة.

ويعرف المقاولين الزراعيين بالأشخاص الذين يديرون مؤسساتهم مع القدرة على توسيع أعمالهم التجارية والإنتاجية . من خلال المشاريع المشتركة والتحالفات الإستراتيجية وقد أظهرت بعض الدراسات أن التخصص في الزراعة قد تكون الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لضمان بقاء الأعمال. إذ يميل هذا القطاع من الزراعة إلى استثمار رأس المال أعلى وتحمل مخاطر أكبر، وإنشاء معظم الوظائف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. 1. 2 الشركات الزراعية المتنوعة

هي تلك الشركات التي تكمل دخلها الأساسي المعتمد على الزراعة مع مشاريع تجارية أخرى، هذه المشاريع التجارية الإضافية التي ترتبط بزراعتهم، ولكن لا تقوم بالضرورة على الإنتاج الزراعي عادةً، حيث الاستراتيجيات المتنوعة التي تستخدمها الشركات الزراعية تشمل الخدمات الزراعية المرتبطة بها: العمل في المزارع المتخصصة، والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology، أو مبيعات علم الوراثة، واعتماد تقنيات الإنتاج البديلة سمة أخرى لهذه المجموعة، ويعرف أكثر توسعاً من خلال الإنتاج العضوي، التسويق المباشر.

3. 1. 3 الشركات الزراعية التكميلية

يتم تشغيلها بواسطة الأسر التي لا يكون أغلب دخلها الإجمالي من الأعمال الزراعية حيث توفر الأعمال الزراعية الدخل التكميلي. حيث أنه في الولايات المتحدة الأمريكية 42% من المزارعين في عام 2002، تكون الزراعة لهم مهنة ثانوية، مما جعل عدد كبير من أفراد الأسرة المزارعة يخرجون من المزارع دون أجر للحصول على أجرة خارج المزرعة بما يساهم في توفير المال والفوائد، بما في ذلك التأمين الصحي وخطط التقاعد الرسمي. حيث أنه في كثير من الحالات، دخل الأسر المعيشية خارج المزرعة يساهم في دعم المشاريع الزراعية. حيث تأتي أغلبية بدايات الأعمال التجارية في فئة الأعمال التكميلية. وكذلك، العديد من الشركات الزراعية لكبار السن تتم تدريجيا في هذه الفئة، التي يجري استكمالها بالضمان الاجتماعي وأي دخل تقاعد آخر.

3. 2 سياسة دعم أصحاب المشاريع الزراعية[xvi]

أن روح المبادرة سوف تبقى السمة الأساسية في الاقتصاديات الزراعية الناجحة.

ونحن نؤكد أن صاحب المشروع الزراعي هو هدف منطقي لسياسة تهدف إلى بناء وإدامة التنمية الاقتصادية الريفية.

أولويات السياسة على وجه التحديد بحاجة إلى أن تركز على إزالة القيود المفروضة على أصحاب المشاريع الزراعية الناجحة.

3. 2. 1 سياسات تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية :

لابد على الحكومات التي ترغب في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من تحديث الخدمات المصرفية والائتمانية المتنوعة وفق متطلبات أصحاب المشاريع الزراعية وذلك من خلال:

-ضرورة عقد دورات تكوينية لأصحاب المشاريع الزراعية حول الخدمات البنكية والبرامج والصناديق الداعمة لهم وسبل استفادتهم منها ؛

- تقليص القيود المفروضة على الإقراض وخاصة للأصحاب المشاريع الزراعية حتى يتسنى لهم تجهيز مزارعهم بالمعدات والآلات وكذا توسيع نشاطهم الزراعي ؛

-تذليل سبل الوصول إلى البرامج والصناديق المشجعة على الاستثمار من خلال إعطاء أولوية للشركات الزراعية والمزارع في المناطق الريفية.

3. 2. 2 سياسات تحسين إمكانية الحصول على الأراضي :

العمل على سياسات الدعم التي تحسن الزراعة من خلال إمكانية استغلال الأراضي وإزالة الحواجز التي من شأنها إرهاق وتثبيط المستثمرين في الجانب الفلاحي من خلال:

- تسهيل سبل الحصول على ملكية الأراضي الزراعية للمزارعين وأصحاب المستثمرات وسبل توارثها من جيل إلى جيل.
- مراقبة فعالية برامج الدعم والاستصلاح الفلاحي ومدى وصولها لمستحقيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القيام بدراسات حول التربة وسبل استغلالها دون إضرارها وتشجيع الزراعة والمشاريع المستدامة
- العمل على تمويل وانتهاج سياسات لمساعدة الشركات الزراعية على الامتثال للأنظمة البيئية، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي.

3. 2. 3 سياسات تحسين فرص الحصول على عمل :

وذلك من خلال سياسات دعم برامج فعالية العمل الزراعي ومعالجة الهجرة سواء للخارج أو الهجرة من الريف إلى المدينة وكذا ضرورة دعم أصحاب المقاولة الزراعية قصد توفير مناصب عمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير الدعم للمهاجرين الذين يرغبون في بدء أعمالهم الزراعية.

3. 2. 4 سياسات تحسين المساعدة التقنية :

جميع المقاولين الزراعيين هم في حاجة للمساعدة التقنية من خلال سياسات دعم المساعدة التقنية للمزارع التكميلية والمزارع المتنوعة بالإضافة إلى دعم المزارع المتخصصة، إلا أنه ينبغي أن تكون البحوث العلمية المتعلقة بالتكنولوجيا الزراعية الجديدة هي الأولى بالدعم من غيرها، أما بالنسبة للسياسات والبرامج الشكلية وذات الشعارات الرنانة وذات الأهداف السياسية والتي تهتم بالأرقام فقط فهي تحتاج إلى التركيز على رفع فعاليتها أو إلغائها.

ثانيا: واقع القطاع الزراعي بولاية الوادي

أن ذكرنا فإن ولاية الوادي تتربع على مساحة فلاحية معتبرة تقدر بحوالي 1.591.869 هكتار منها 1.444.181 هكتار أراضي رعوية وممرات وهذا مما ساعد الولاية في توسيع المساحات المزروعة سواء عن طريق صيغ الدعم الفلاحي من طرف الدولة والذي في الغالب موجه للزراعات الدائمة كالنخيل والزيتون، وسواء عن طريق المبادرات الفردية للمزارعين وهذا خاصة في الزراعات الحقلية كالبطاطس والطماطم بالإضافة إلى البطيخ والحبوب، وفي الجدول رقم 01نلاحظ التطور على مدار عشرة سنوات من الموسم 2005 إلى غاية الموسم 2014 كما يلي:

كما أن هناك ارتفاع في مساحة الأراضي المحروثة العشبية من 15990 هكتار سنة 2005 لتبلغ 37631 هكتار سنة 2014 بالإضافة إلى ارتفاع في مساحة المزروعات الدائمة (والتي أغلبها في إطار الاستصلاح الزراعي) من 32846 هكتار إلى 39863 هكتار سنة 2014، كل هذا أدى إلى زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض في مساحة الأراضي الفلاحية الغير منتجة، أما بالنسبة لمساحة الأراضي المستريحة فهي متذبذبة من سنة إلى أخرى، والجدير بالذكر أن مصالح القطاع الفلاحي بولاية الوادي حققت مجموعة من الإنجازات الهامة خلال الفترة 2000–2016أهمها:

جدول رقم 01: حول أهم إنجازات القطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000–2016

الإنجاز	حجم الإنجاز
المسالك الفلاحية	1070 كلم
الكهرباء الفلاحية	550 كلم
غراسة النخيل والزيتون	10600 هكتار
البيوت البلاستيكية	2575 بيت
حفر الآبار	3000 بئر
إنجاز أحواض السقي	4190 حوض
إنجاز شبكة السقي(التقطير–الرش)	15300 هكتار
وحدات تثمين المنتوجات الفلاحية (تبريد– توضيب)	61 وحدة
جرارات فلاحية ولواحقها	157 جرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آلات الحصاد	08 آلات
أقسام فرعية فلاحية	08
مخبر بيطري	01
مركز تطوير الإبل	10

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معطيات من مديرية الفلاحة لولاية الوادي أفريل 2017.

1. برامج الاستصلاح الفلاحي الصحراوي بولاية الوادي.

ان نهج إستصلاح الأراضي بمنطقة وادي سوف يقصد به تحويل تلك الأراضي الصحراوية الى أراضي خصبة خضراء، وقد عرفت هذا النهج منذ القدم حيث كان تعتمد على غرس النخيل عن طريق إنشاء واحات أو ما يعرف محليا بالغوط وهو عبارة عن حفر في شكل حوض ذو إمتدادات واسعة قد تبلغ عشرات الأمتار طولا وعرضا، وقد تصل أعماقه الى 14- 18 مترا، وكانت هذه العملية تأخذ وقتا كبيرا أثناء إنجاز الغوط أو الواحة بسبب استخدام وسائل بسيطة جدا وبدائية وقد يستأجر أحيانا المالك أو المستصلح بعض العمال للقيام بهذه العملية ويعرفون بإسم الرمالة، وعند الإنتهاء من الحفر يشرع في غرس "الحشان" وهي عبارةعن غرسة فتيه يتراوح عمرها ما بين 2-6 سنوات على مستوى يبعد بحوالي مترين على المياه الجفوية ، ويقوم الفلاح في الأيام الموالية بسقيها يدويا إلى غاية امتداد ونمو الجذور بعشرات السنتيمترات وحينئذ تستقر ويتركها الفلاح دون سقي لانه جذور النخلة قد وصلت الى المياه الجوفية، ثم تطورت هذه الزراعة بمرور الزمن واصبحت تزرع بعض المحاصيل المحيطة بالنخيل في شكل أحواض، ثم أصبحت تستصلح الأراضي المجاورة لتلك الغيطان أو الواحات إلى أن توسعت وأصبحت شبه محيطات فلاحية.

وفي هذا الإطار ومع مرور الزمن وبعد الإستقلال تحديدا شرعت الدولة في تطويره وتكييفه وتقنينه من أجل ضمان الأمن الغذائي، بحيث بادرت من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى إعادة هيكلة المزارع الإشتراكية ثم إصدار القانون رقم 83/18 الصادر في 13 أوت 1983 والمتعلق بالحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الإستصلاح والذي بموجبه عرفت إستصلاح الأراضي بمنطقة وادي سوف تطورا وإنتشارا واسعا، إضافة الى تطبيق القانون رقم 19/87 المؤرخ 08 ديسمبر 1987 المتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة.

ثم إصدار القانون 25/90 المؤرخ في 18 أفريل 1990 المتضمن التوجيه العقاري والمرسوم 483/97 المؤرخ في 1997/12/25 والمتعلق بإستصلاح الأراضي عن طريق حق الإمتياز لأول مرة وهو يختلف عن قانون الاستصلاح العادي حيث يعتبر الإمياز شكل من أشكال حق الإنتفاع العام لمدة 40 سنة قابلة لتجديد.

وبرغم كل العراقيل إلا أن عملية الاستصلاح الفلاحي في إطار القانون 18/83 بالولاية عرفت إستمرارا وإنتشارا واسعا مما جعل إقبال الكثير من الشباب لتوجيه طلباتهم على المصالح المختصة للحصول على قطع أراضي فلاحية لإستصلاحها، حيث بلغت المساحة الموزعة في إطار هذا البرنامج في بداية سنة 2017 ما يقارب 110000 هكتار منها 66 ألف هكتار فاقت 5 سنوات، وبلغت المساحات المسوية 32000 هكتار لفائدة 6720 مستفيد، والجدول الموالي يوضح تطور عملية الاستصلاح والامتياز خلال العقد الأخير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 02: مساحة الأراضي الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي2004–2014

السنوات	إستصلاح الأراضـــي La mise en valeur des terres		الامتياز الفلاحي و الأشغال الكبرى Les grands travaux		
	المساحـــة Superficie	عدد المستفيدين N°/Bénéficiaires	عدد المحيطات Périmètres	المساحـــة Superficie	عدد المستفيدين N°/Bénéficiaires
2005/2004	54030	11861	32	6048	915
2006/2005	54030	11861	32	6048	915
2007/2006	57850	12214	24	5702	740
2009/2008	69308	13658	41	9042	2158
2010/2009	85457	16227	41	9042	2158
2011/2010	88048	16992	41	9042	2158
2012/2011	88048	16992	41	9042	2158
2013/2012	91876	18007	41	9042	2158
2014/2013	94258	18739	41	9042	2158

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مونوغرافيا ولاية الوادي من 2005 إلى 2014

وحسب مديرية الفلاحة للولاية فقد تم منذ أكتوبر 2015 إصدار 3400 قرار تسوية بمعدل 04 مرات ما كان يسوى سنويا، أما المساحة في اطار الإمتياز فقد بلغت حوالي 33000 هكتار .

أما في سنة 2017 قد تم إقتراح 34 محيط للاستثمارات الكبرى بمساحة 60000 هكتار وقد تم دراسة 607 ملف منها 65 ملف بمساحة 23330 هكتار تم الإنتقاء الأولي لهم في انتظار المصادقة عليها من طرف اللجنة الولائية للانتقاء المشاريع.

2. نمو القطاع الزراعي بولاية الوادي

كانت الزراعة بولاية الوادي تقتصر على زراعة النخيل غير أنه ومع نجاح تجربة أحد كبار المستثمرين في زراعة البطاطا لقيت هذه الزراعة رواجا واهتماما كبيرين نتيجة لعدة عوامل من بينهما الربح السريع والكبير بالإضافة إلى كونها(البطاطس) سلعة ذات استهلاك واسع وهي من بين الخضر الأساسية بالإضافة إلى نقص وقلة عوائق الدخول والخروج لهذا النوع من الزراعة.

كما تعرف الولاية زراعات ناشئة كزراعة القمح وزراعة الزيتون التي شهدت نجاحا متميزا في بعض المناطق والتي لا تزال هذه التجربة في بداياتها.

برغم من كون مناخ ولاية الوادي مناخا صحراويا إلا أن ذلك لم يكن مانعا من تنويع الزراعات بالولاية إذ تشمل المحاصيل الزراعية كلا من الزراعات الدائمة والحبوب والزراعات الحقلية وكذا الزراعات المحمية والصناعية وتربية المواشي.

2. 1 الزراعات الدائمة:

تعرف ولاية الوادي كغيرها من العديد من الولايات الصحراوية منذ القديم بزراعة النخيل وهذا لمناسبة مناخها لذلك بالإضافة إلى احتوائها على مخزون معتبر من المياه الجوفية مما ساعدها على الحصول على أفضل أنواع التمور مثل (دقلة نور) المعروفة على مستوى العالمي، ونتيجة للدعم المخصص لغرس الزيتون هذا ما دفع العديد من الفلاحين إلى غرسه بالمنطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى الأشجار المثمرة ذات النواة الحجرية والبذرية وكذا غرس أشجار العنب والإحصائيات الموضحة في الجدول رقم 4 توضح تطور هاته الزراعات كما يلي:

من خلال الملحق رقم 01 نلاحظ أن:

- **النخيل:** تتميز زراعة النخيل بمنطقة وادي سوف عن باقي المناطق الصحراوية الأخرى بنظام غراسة يسمى بالغراسة البعلية، ومن أهم أصنافها دقلة نور والغرس وتحتل المرتبة الأولى من حيث النوعية عن باقي نخيل الجزائر وقد شهد غرس النخيل تطوراً خاصة في الموسم 2006-2007 وال 2008-2009 إذ فاقت الزيادة في النخيل المغروسة 1000 نخلة أما باقي السنوات فكانت الزيادة تتراوح بين 100 و300 نخلة في السنة ماعدا سنة 2012-2013 شهدت الزيادة 18 نخلة فقط، أما بالنسبة لتطور إنتاج التمور فهو في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى ويتراوح بين 1336000 قنطار و 2312000 قنطار ماعدا سنة 2007-2008 التي شهدت انخفاضا بحوالي 125000 قنطار؛ وتبلغ المساحة الاجمالية للنخيل حسب اخر الاحصائيات لسنة 2016 حوالي 37000 هكتار بها ما يقارب 3.8 مليون نخلة تنتج أكثر من 2.5 مليون قنطار من التمر، كما كانت من أهم الموارد الاقتصادية لسكان المنطقة منذ القديم؛
- **الزيتون:** نلاحظ نمو في غرس أشجار الزيتون بين 2005-2006 و2009-2010 واستقرار في السنوات 2011-2014 أما بالنسبة للإنتاج فهو في تطور وزيادة بمتوسط قدره 1800 قنطار سنوياً؛
- **الأشجار المثمرة ذات النواة الحجرية والبذرية:** نلاحظ أن غرس الأشجار المثمرة شهد تطور في السنوات 2006/2005 و 2007/2006 واستقرار في السنوات المتبقية أما بالنسبة للإنتاج فهو يتراوح بين 31000 و72000 قنطار سنوياً؛
- **العنب:** تمتاز المنطقة بزراعة عنب المائدة إذ تفوق الأشجار المغروسة 290 شجرة ويتراوح إنتاجها بين 26000 و34800 قنطار سنوياً.

2. 2 انواع أخرى من الإنتاج النباتي

تعتبر منطقة وادي سوف أحد أهم موردي السوق لجزائرية من الخضروات، حيث منذ القدم مارس الفلاح السوفي هذا الشكل من الزراعة تحت النخيل في شكل أحواض وإن كانت بشكل محاصيل معيشية للإستغلال الذاتي، وبمرور الوقت تطورت طرق السقي في بداية القرن الحالي من الأحواض الى اسلوب التقطير والبيوت البلاستيكية والرش المحوري مما أدى إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقة من المحاصيل وانتاج الخضروات في مختلف الفصول.

كما تعرف الولاية زراعات أخرى كالحبوب والزراعات الحقلية والزراعات المحمية والزراعات الصناعية حيث يوضح الجدول أدناه تطور هاته الزراعات في الولاية للفترة الممتدة بين 2005 و2014 كما يلي:

الجدول رقم 03: تطور الإنتاج النباتي بولاية الوادي للفترة من 2005 إلى غاية 2014

السنة	الحبوب		الزراعات الحقلية		الزراعات المحمية		الزراعات الصناعية	
	المساحة هـــكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هـــكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هـــكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هـــكتار	الإنتاج قنطار
2005	2599	90504	7179.64	144447,7	60.02	30578,5	1894.69	27177,99
2006	3005	101544	12771.39	2460318.3	151.69	48354	1688.5	22840.75
2007	3475	79148	11390.5	2234817.8	77.52	38153	1717	26675
2008	2853	76073	17464.5	3412860.5	133.5	47348.7	1740	26612
2009	3401.5	140198.5	19687	4217388	113	38903.9	1769.55	35322
2010	3635	98158	24628	6915265	125	54941	1790	35622
2011	3977	112351	29404	7906886	139.28	61550	2045	41912

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2012	4731	121203	36200	12118272	158.26	76548	1905	38895
2013	5500	215820	41566	13338429	176	122250	1994	40230
2014	8500	317220	40150	12789000	182	125375	2005	47250

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات منوغرافيا ولاية الوادي من 2005 إلى 2014

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- **الحبوب:** تعرف الولاية تطور في المساحات المزروعة للحبوب على مدى الفترة الممتدة بين 2005 و2014 ماعدا الموسم2007 الذي شهد انخفاض بحوالي 622 هكتار، أما بالنسبة للإنتاج فهو في تطور مستمر إذ تحقق أدنى إنتاج سنة2008 بما يفوق 76000 قنطار أما أعلى إنتاج فقد تحقق سنة2014 بما يفوق 317000 قنطار؛
- **الزراعات الحقلية:** تعرف الزراعة الحقلية بولاية الوادي نمو من سنة إلى أخرى ما بين الفترة 2005 و2014 إذ لم تنخفض المساحة المزروعة عن 11390 هكتار ووصلت سنة 2013 إلى أكبر مساحة مزروعة تفوق 41500 هكتار، أما بالنسبة للإنتاج فقد حققت متوسط يفوق 7265900 قنطار سنوياً.
- **الزراعات المحمية:** أما بالنسبة للزراعات المحمية فهي تشهد نمواً وإن كان طفيفاً حيث تتراوح المساحة المزروعة بين 77 و182 هكتار أما بالنسبة للإنتاج فهو يتراوح بين 38153 و125375 هكتار بمتوسط يفوق 68000 قنطار سنوياً .
- **الزراعات الصناعية:** تعرف الولاية الزراعة الصناعية من خلال زراعة الفول السوداني والتبغ حيث أن هاته الأخيرة تواجدت منذ الفترة الاستعمارية وخاصة في منطقتي الرقيبة وقمار، حيث تراوحت مساحة المزروعات الصناعية بين 1688 و2045 هكتار في حين حققت إنتاج يتراوح بين 22840 و47250 قنطار وهذا في الفترة بين 2005 و2014.

2. 3 تربية المواشي والإنتاج الحيواني:

تعتبر ولاية الوادي المحرك الرئيسي لسوق تربية المواشي في الجنوب الشرقي خاصة الأغنام والماعز مقارنة بباقي المواشي، كما لا يزال الكثير من الرحل متمسكين بتربية الإبل، ومما يميز ايضا البيت العائلي السوفي هو تمسكهم بثقافة تربية الماعز داخل جزء مخصص من المترل كون الماعز يأكل بواقي المأكولات حتى لا ترمى بالمزابل، وهو ما يعتبره الكثير انه موروث ثقافي وجزء من الحياة اليومية للمرأة السوفية، كما إنتشر في الآونة الأخيرة تربية النحل داخل الحقول كثقافة دخيلة وجديدة شجعتها الدولة من خلال دورات وحملات تحسيسية بفائدته البيولوجية وأيضا من خلال توزيع صناديق مخصصة لتربية النحل على صغار الفلاحين؛ والجدول الآتي يبين لنا إنتاج وتعداد الحيواني لمنطقة وادي سوف لسنة 2017.

جدول رقم 04 : تعداد المواشي والإنتاج الحيواني لسنة 2016 بولاية الوادي

التعداد(راس)		الإنتـــــــــاجالحيواني	
الأغنام	635780	اللحوم الحمراء	148780
الأبقار	22000	لحوم بيضاء	38815
الماعز	542000	البيض	10650000
الإبل	42000		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تصريحات مدير الفلاحة لولاية الوادي أفريل 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تطور زراعة منتج البطاطا بولاية الوادي:

أثبتت ولاية الوادي مكانتها في زراعة البطاطس وبجودة عالية وأسعار تنافسية وكذا الكميات المعتبرة المساهمة بنسبة كبيرة من الإنتاج الوطني منها، والجدول أدناه يوضح نسبة مساهمة إنتاج والمساحة المزروعة من البطاطس بولاية الوادي بالمقارنة بإنتاج والمساحة المزروعة على المستوى الوطني خلال عشرة سنوات من 2005 إلى 2014 كما يلي:

جدول 05 يوضح مساهمة **الوادي** في الإنتاج الوطني للبطاطس2005 /2014

السنة	على المستوى الوطني		مساهمة منطقة وادي سوف	
	الإنتاج/ ق	المساحة/ هكتار	نسبة الإنتاج	نسبة المساحة
2005	21565499	99700	7.19	6.77
2006	21809610	98830	8.34	7.48
2007	15068590	79340	11.89	9.10
2008	21710580	91840	12.48	12.43
2009	26360570	105120	13.61	13.51
2010	33003115	121990	18.81	15.41
2011	38621936	131900	18.70	18.20
2012	42195000	138670	26.49	21.78
2013	49280000	162710	23.79	21.51
2014	46735200	156180	23.30	21.13

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات ONSومديرية المصالح الفلاحية بالوادي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه على الرغم من انخفاض الإنتاج والمساحة المزروعة من البطاطس على المستوى الوطني سنة 2007 إلا أن نسبة مساهمة منطقة وادي سوف في الإنتاج والمساحة المزروعة ظلت في تزايد مستمر حتى أضحت تساهم سنة 2012 بما يفوق ربع الإنتاج الوطني من هذا المنتج المهم، غير أنه نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة المساهمة في الإنتاج الوطني في السنتين الأخيرتين وهذا نتيجة زيادة الإنتاج على المستوى الوطني في كل من سنة 2013 و2014 .

شكل رقم 02: مساهمة وادي سوف في الانتاج الوطني للبطاطس من 2005 الى 2014

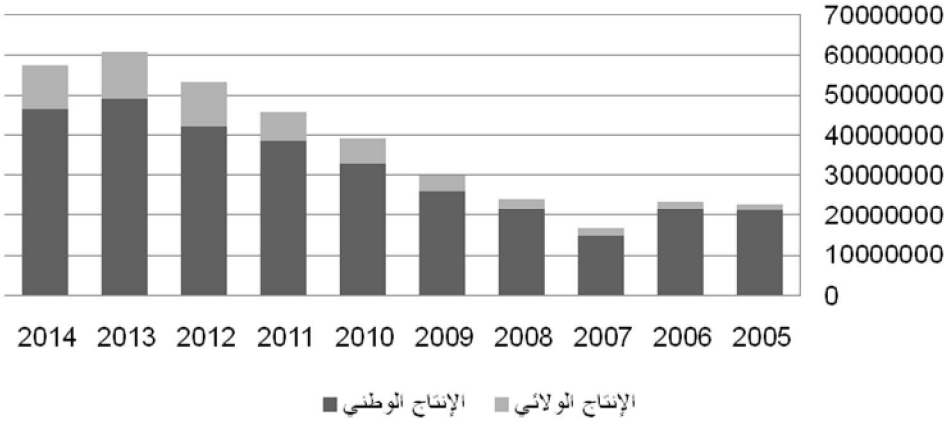

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات: الديوان الوطني للإحصاء، ومديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يوضح الشكل أعلاه تطور مساهمة إنتاج منطقة وادي سوف من البطاطس في الإنتاج الوطني منها وهذا على فترة عشر سنوات منذ سنة 2005 إلى غاية 2014 حيث تقارب المساهمة في السنوات الثلاث الأخيرة ربع الإنتاج الوطني بعدما كانت تمثل 7.19% فقط سنة 2005.

4. اهم الصعوبات والمعوقات التي تعرفها الزراعة بالولاية.

تعرف الزراعة في ولاية الوادي رغم هذا النجاح عدة صعوبات تحد من مضاعفة الأرباح ونمو قطاع الزراعة بها ومن بين أهم هذه المعوقات:

- ✓ أزمة ارتفاع أسعار العقار: رغم توفر مساحات شاسعة بالولاية إلا أن العقار يعرف ارتفاع رهيب للأسعار وذلك نتيجة للأسباب التالية:
- ✓ نقص المناطق الفلاحية المهيأة؛
- ✓ صعوبات إجراءات الدعم المقدم للفلاحين وأحيانا عدم وصوله إلى أصحابه الحقيقيين (أي عدم وصوله للراغبين حقا في الاستثمار في القطاع الزراعي)؛
- ✓ ارتفاع الطلب على قطع الأراضي سواء للاستغلال في البناء أو في الزراعة؛
- ✓ عدم تنظيم تجارة العقار سواء من ناحية تحديد والفصل في الأسعار بين المساحات المخصصة للزراعة والمخصصة للبناء وخضوع هذه التجارة إلى سيطرة المضاربين؛
- ✓ نقص التوعية: من خلال معرفة الاستعمالات الجديدة والناجعة لطرق التخزين لفائض الإنتاج وكذا طرق التصدير والاستعمال الصناعي له؛
- ✓ ضعف التمويل المالي وصعوبة وطول إجراءات الحصول عليه.

5. الآفاق المستقبلية لتنمية الزراعة بولاية الوادي.

رغم النجاح الباهر الذي تشهده الزراعة بولاية الوادي إلاّ أنه يوجد العديد من الآفاق المستقبلية التي يرجوا فلاحوا الولاية بلوغها بالإضافة إلى رغبة الهيئات الوصية وكذا المتعاملين الاقتصاديين ومن بين هذه الآفاق ما يلي:

- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستويين المحلي والوطني والسعي إلى التصدير؛
- ✓ إعادة نشاط زراعة النخيل واستغلالها أحسن استغلال من ناحية تصدير التمور، واستعمال كل الموارد المستمدة من النخيل (من غبار الطلع إلى نوى التمر، النسغ الكامل (اللاقمي)، العرجون، قلب النخلة (الجمار) ....) في شتى المجالات كالعلاج الشعبي والتجميل بالإضافة إلى الصناعة التقليدية؛
- ✓ تطوير والنهوض بزراعة اشجار الزيتون؛
- ✓ جلب الاستثمارات الأجنبية، للاستفادة من الخبرات والتقنيات وعلى سبيل المثال الاستفادة من الجارة تونس في مجال زراعة وعصر الزيتون؛
- ✓ تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي للمساعدة على امتصاص البطالة؛
- ✓ الاستعمالات الصناعية للزراعة خاصة فائض الإنتاج من البطاطا التي تدخل في عديد الصناعات (الدقيق، الشيبس، الغراء....)؛
- ✓ تجربة زراعة منتوجات جديدة عن طرق التطوير والبحث العلمي؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ الاهتمام والاعتماد على الزراعة للوصول إلى الزراعة السياحية والزراعة الصناعية.

الخلاصة:

إن الفلاحة الصحرواية بولاية الوادي تعد مكسباً وطنياً يحتاج للمزيد من الدعم و الإرشاد ذلك لأن الإرادة وروح المثابرة موجودة لدى الفرد رغم صعوبة وقساوة المناخ في تلك المنطقة؛ وقد خلصت هذه الدراسة الى ان التنمية الفلاحية بهذه الولاية في نهاية سنة 2016 قد حققت مجموعة من الانجازات المعتبرة والملموسة رغم الصعوبات والتحديات، وهذا يعتبر انعكاس لروح المقاولاتية والمبادرة التي يتمتع بها الفلاح والمستثمر في هذه المنطقة، ويمكن ايجاز هذه الانجازات في النتائج التالية:

- ❖ نسبة نمو قدرت ب 15 %؛
- ❖ قيمة إجمالية للمنتوج الفلاحي بلغت 180 مليار دينار جزائري؛
- ❖ المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج البطاطا بإنتاج 11 مليون قنطار وذلك بنسبة 24% من الإنتاج الوطني؛
- ❖ المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التبغ؛
- ❖ المرتبة الثانية وطنيا في إنتاج التمور بما يتجاوز 2.5 مليون قنطار بنسبة 25% من الإنتاج الوطني؛
- ❖ إنتاج 0,530 مليون قنطار من الحبوب؛
- ❖ الفلاحة المصدر الأول للشغل حيث تشغل ما يقارب 128000 منصب شغل منها 79000 منصب دائم؛
- ❖ أن مجموع مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2016 بلغ 17 مليار دينار جزائري؛

ومن بين النتائج المتوقعة الوصول الى مساحة مستغلة بـــ 150000 هكتار في أفاق سنة 2019 وجعل من الاستثمار في هذه المنطقة مكسباً حقيقياً ومربحاً وهذا رغم الصعوبات والعراقيل الإدارية الموجودة التي تحتاج للجهد البسيط حتى يتم تذليلها والتغلب عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 01: تطور الزراعات الدائمة بولاية الوادي للفترة 2005-2014

السنة	النخيل			الزيتون			الشجار المثمرة ذات النواة الحجرية			العنب		
	المغروسة	المنتجة	الناتج بالقنطار	المغروسة	المنتجة	الناتج بالقنطار	المغروسة	المنتجة	الناتج بالقنطار	المغروسة	المنتجة	الناتج بالقنطار
2006-2005	32593	23428	1335855	1563	30	1496.7	832	567	454336	219	195	26699
2007-2006	33686	24308	1503457	2411	37	1576.7	906	640	66415.5	290	203	26390
2008-2007	33900	24688	1378436	2801	164	3487.73	816	620	65681	293	191	26538
2009-2008	35447	26070	1541290	2804	432	7110	816	630	66780	294	250	32500
2010-2009	35700	21354	1974950	2913	576	9472	819	678	72396	295	268	34840
2011-2010	35895	29277	1908420	2913	849	10440	819	678	62109	295	268	33651
2012-2011	36191	30231	2022870	2913	1050	14700	819	741	58424	296	287	31633
2013-2012	36317	32561	2137520	2913	1273	15608	819	741	58424	140	287	31633
2014-2013	36335	33580	2312000	2913	1340	16080	790	765	31850	213	213	26200

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإحالات والمراجع:

[i]- قاموس المعاني، http://www.almaany.com

[ii] -Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, Edition la découverte & Syros, Paris, 1999, p 23.

* يعتبر Richard Cantillon 1734-1850 اول باحث استخدم مفهوم المقاول بالتحليل وفق النظرية الاقتصادية، حيث تناول مفهوم المؤسسة ، المقاول ، مفاهيم المال

** Jean Baptiste Say 1767-1832 وهو العالم الاقتصادي الذي عرف في ادبيات الفكر الاقتصادي الرأسمالي من خلال المدرسة الكلاسيكية

[iii]– محدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال:المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة**، عالم الكتاب الحديث، اربد، 2009 ، ص20 .

[iv] - Brahim ALLALI, vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche N17, ISKAE,p 3.

[v] - Alain FAYOLLE, **Du champ de l'entrepreneuriat à l'étude du processus entrepreneurial : quelques idées et pistes de recherche,** 6° Congrès international francophone sur la PME - Octobre 2002 - HEC - Montréal, p 26.

*** يعتبر: Joseph Schumpeter,1883-1950 اب المقاولاتية وهو الذي اعطى للمقاول مكانته المحورية في التنمية الاقتصادية من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي،وهو عالم اقتصادي نمساوي له اسهامات عديدة في مجال الاقتصاد، اهتم بتطوير نظرية المقاولاتية.

[vi] - Brahim ALLALI, op.cit.

[vii] - Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, op.cit, p 30.

[viii]- شويمات كريم، **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2011/2010، ص79.

[ix]– ياسر سالم المري، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة** ، مرجع سبق ذكره، ص .21.

[x]– لفقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات ص وم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص38.

[xi] - Bernard Simon, **L'installation en agriculture. La construction de l'intention entrepreneuriale**, Économie rurale 2013/2 (n° 334), p. 26.

[xii] - Steven T. Richards&Steven L. Bulkley**, Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten?** Hudson Institute Center for Employment Policy,Entrepreneurship Seminar Series, 07-01 April 2007.

[xiii] - Steven T. Richards&Steven L. Bulkley**, Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten,** op.cit.

[xiv] - Abdul Aziz Abdullah, NorhlilmatunNaemSulaiman, **Factors That Influence the Interest of Youths in Agricultural Entrepreneurship**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 3; March 2013.

[xv] - Steven T. Richards&Steven L. Bulkley**, Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten**, op.cit.

[xvi] - Steven T. Richards&Steven L. Bulkley**, Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten?**Hudson Institute Center for Employment Policy,Entrepreneurship Seminar Series, 07-01 April 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com